قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٩٨ لسنة ٢٠٢٠

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣ بشأن نظام نائب الوزير ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٩٩ بشأن تنظيم وزارة الاتصالات والمعلومات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل الوزارة وتعديلاته ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٩٣ لسنة ٢٠١٨ بشأن تحديد مهام واختصاصات نواب وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن إضافة مهام واختصاصات لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ؛

وعلى ما عرضه وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(المادة الاولى)

يتولى نائب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لشئون التنمية الإدارية والتحول الرقمى والميكنة مباشرة المهام والاختصاصات الآتية :

إعداد وصياغة الاستراتيجيات ووضع الخطط والمبادرات وتنفيذ البرامج والمشروعات اللازمة لضمان الانتقال السلس للتحول الرقمى للدولة المصرية بالاشتراك مع الجهات المعنية ، ووضع الأطر العامة لحوكمة منظومة التحول الرقمى ووضع التوصيات الخاصة بدور كل جهة .

متابعة استكمال المشروعات الخاصة بتحديث وتنقية وتكامل وربط قواعد البيانات القومية ورفع جودة البيانات بها والإشراف عليها ، ومتابعة أداء مراكز الخدمات الحكومية .

الإشراف على المشروعات الخاصة بالميكنة ، ووضع وتنفيذ برنامج إتاحة الخدمات الحكومية بما يكفل حصول المواطن على الخدمة بالسرعة والجودة المناسبة من خلال منافذ جديدة ومتعددة مثل شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" وخدمة التليفون "الثابت والمحمول" ومراكز الخدمات الحكومية .

إعداد وتوحيد آليات واستراتيجيات ومبادرات الربط البينى المعلوماتى لجهات الدولة المختلفة ووضع أطر الحوكمة اللازمة لعملها ووضع آليات التعاون مع الوزارات والجهات الحكومية المعنية لتنفيذ مشروعات تطوير الخدمات الحكومية ، بما يوفر بيئة مناسبة للنهوض بمستوى الخدمات المقدمة منها ، والتكليف بما يلزم لتحقيق ذلك .

المشاركة فى وضع خطة تطوير منظومة الهوية الرقمية بالتنسيق مع جهات الدولة المختلفة وربطها بالتوقيع الإلكترونى .

متابعة تشغيل وتحديث بوابة الحكومة على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت وذلك علاوة على كل ما يستجد من وسائل تقنية تساهم فى حصول المواطن على الخدمة بالسرعة والجودة المناسبة .

المشاركة فى إدارة وتشغيل ووضع آليات عمل المحول المركزى الرقمى وكافة الوسائل والأدوات التقنية لتكامل الحكومة رقميًا .

إعداد وتنفيذ الحلول الفنية لتوطين تكنولوجيا المعلومات فى جهات الدولة المختلفة لرفع كفاءتها وفاعليتها والتدريب المتخصص على مكوناتها وكفاءة تشغيلها .

المشاركة فى وضع آليات التشغيل والحوكمة والتكامل بين مقدمى الخدمات الحكومية بعضهم البعض ومع متلقى الخدمات من الأفراد ومؤسسات الأعمال ، فى إطار استراتيجية الدولة فى التحول الرقمى والحكومة متصلة الأطراف .

(المادة الثانية)

يتولى نائب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لشئون التطوير المؤسسى مباشرة المهام والاختصاصات الآتية :

المشاركة فى تنفيذ استراتيجية الدولة للتحول الرقمى من خلال نشر وتعزيز الثقافة الرقمية لدى المواطنين ، وبما يحقق الشمول الرقمى (مجتمع رقمى تفاعلى) .

إعداد خطط وبرامج التدريب الأساسى المطلوب لرفع قدرة وكفاءة العاملين بالجهاز الإدارى للدولة فى التعامل مع التكنولوجيا الحديثة بما يتواكب مع التغييرات الإدارية وتوجه الدولة نحو التحول الرقمى ، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية .

المشاركة مع الجهات المعنية فى وضع سياسات التميز التشغيلى لوحدات الجهاز الإدارى للدولة بما يساهم فى عملية التطوير المؤسسى وتكامل دورات العمل المختلفة .

المشاركة فى وضع خطة استحداث وتطوير وحدات التحول الرقمى على مستوى الجهاز الإدارى للدولة ، من حيث دورات العمل التفصيلية والأدلة الإجرائية وبرامج تأهيل العاملين ، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية .

المشاركة فى تحديث الاستراتيجية القومية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠٢٠-٢٠٣٠) فى ضوء رؤية مصر (٢٠٣٠) وأهداف التنمية المستدامة .

وضع خطة التطوير المؤسسى لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، فى ضوء استراتيجية الوزارة ، ومتابعة تنفيذها بما يضمن تحسين بيئة العمل وتعزيز الثقافة التنظيمية .

المشاركة فى قياس الأثر التشريعى للقوانين والقرارات ذات الصلة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

الاشتراك فى وضع سياسات الاستدامة للمشروعات القومية فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

(المادة الثالثة)

يتولى نائب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لشئون البنية التحتية مباشرة المهام والاختصاصات الآتية :

إعداد السياسات العامة والإشراف على تنفيذ الخطط والبرامج التى من شأنها تطوير البنية التحتية التكنولوجية للدولة بما يحقق أهداف الوزارة فى تحسين موقع مصر فى مؤشرات الإتاحة والاستعداد الرقمى .

اقتراح التشريعات والسياسات والإجراءات التنظيمية الخاصة بالهوية الرقمية وحجيتها القانونية واستخدامها فى التعامل مع الأصول الرقمية للبنية التحتية التكنولوجية للدولة ، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية .

وضع المعايير القياسية لتطوير البنية التحتية التكنولوجية داخل الجهاز الإدارى للدولة ، والإشراف على التنفيذ مع الجهات القائمة على ذلك بما يسهل من خطوات تطبيق التحول الرقمى والميكنة ، والتوسع فى الاستخدام الآمن للمنظومات الذكية للتعريف والتحقيق والتوثيق للمستندات إلكترونيًا ، وذلك كله فى إطار الخطط التى تضعها الدولة .

التنسيق مع الجهات التابعة للوزارة فى شأن تطوير وتنمية المناخ العام لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال إدارة محفظة مشروعات البنية التحتية التكنولوجية على نحو يخلق فرص أعمال متوازنة لأكبر شريحة ممكنة من الشركات المتخصصة فى مجال البنية التحتية التكنولوجية ويضمن كفاءة واستقرار تشغيل البنية التحتية التكنولوجية الحرجة للدولة ، وذلك كله بالتنسيق مع الجهات المعنية .

الإشراف على توطين تكنولوجيات البنية التحتية الحديثة داخل الجهاز الإدارى بالدولة ، ووضع البرامج اللازمة لذلك بما يحقق الإتاحة الدائمة لإمكانية التحديث والتطوير فى تطبيق النظم الذكية لصالح المواطن وتحقيق الجدوى الاقتصادية منها وتوفير الخدمات .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ١٦ فبراير سنة ٢٠٢٠ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولى